

عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدi، رسالة دكتوراه لم تنشر بعد، كلية الآداب، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس.

عرض/ **أحمد محمودي**

المغرب

يهم موضع هذه الأطروحة بدراسة أوضاع طبقة العامة في إحدى أبرز مناطق الغرب الإسلامي ويتعلق الأمر بالمغرب الأقصى خلال العصر الموحدi كما يستهدف إضافة حلقة أخرى لمشروع لا يزال يخطو أولي خطواته في مجال البحث الأكاديمي، وحسبنا أن التاريخ للعوام - باعتبار موقعهم في قاعدة الهرم الاجتماعي ومكانتهم في الاقتصاد والسياسة - كفيلاً بالإفصاح عن حلقة مركزية طالما تم إغفالها في التصورات المعاصرة للتاريخ الإسلام - وتسليم الضوء على الميكانيزمات والأسس المترتبة في المسار التاريخي العام، والوقوف على أدق تفاصيل الحياة اليومية والثقافية والدينية، وتعرية مختلف مكونات ومفاصل البنيان التاريخي وفق تصور أكثر شمولاً واكتاماً قصد إنصاف هذه الطبقة الع المهملة في الأبحاث العلمية ووضعها في مكانتها التاريخية الثالثة، وبالتالي تجاوز متاهات ونفاذ التظير والمشروع عملياً في إنجاز تاريخ للعوام واستيعاب شمولي لكل الاستفهامات والقضايا التي ترتبط بهم.

ومما يبرر اختياري لهذا الموضوع اقتباعي بضرورة الكشف عن ذلك الإقصاء والإيهام الذي شمل العديد من الأنشطة الحيوية لطبقة عامة دورها التاريخي والحضاري على عهد الدولة الموحدية التي امتد عمرها من (٥٤١ - ٥٦٨هـ) وهو ما يمكن أن يساهم في تفسير وفهم المسار التاريخي للمجتمع المغربي وتطوره أكثر مما تفسره الأحداث العسكرية والتحولات السياسية.

وقد اعتمد هذا الاختيار أيضاً - في الأساس - على المركز الذي شغلته العامة في إطار البنية الاقتصادية حيث شكلت قوام القوى المنتجة من حرفيين وفلاحين ومن وقع على كاهلهم عبء الإنتاج الاقتصادي، كما ارتكز - أيضاً - على فعاليتها السياسية التي تنامت بشكل واسع في ظل سيادة الإقطاع وما ترتب عنه من آثار سلبية

بالنسبة للطبقة الوسطى، مما أفسح المجال أمام العامة لتحمل محلها في قيادة المعارضة السياسية، والمشاركة بقوة في صياغة الأحداث العامة خلال العصر الموحد.

ورغم الأهمية العظيمة والبارزة لدور العامة، فإنها لم تقل من مؤرخي السلطة ما يكشف عن هذه الأهمية وظللت خارج اهتماماتهم التي تمحورت حول حياة السلاطين والأشياخ واعتبروها المدخل الرئيسي لفهم حركة التاريخ في هذه الفترة، ومن ثم تفتقروا في صياغة عبارات القدر والتقيص في حق العامة، فهم جماعات من الغوغائيين والسلفة والهمج والرعايع التي لم يكن بمقدورها القيام بأي دور على الصعيد التاريخي والحضاري، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار انعدام وجود كتابات تاريخية تعبر عن وجهة نظر العامة وتساعد في ذات الآن على إثارة قضياتهم وما تفرزه من تساؤلات منهجية وموضوعية خاصة بهم في علاقتهم مع السلطة والمجتمع معاً.

ومن جانب آخر، وارتباطاً بدواعي اختيارنا لهذا الموضوع نعتقد أننا اقتحمنا موضوعاً جديداً وحقلاً بكرأً وقطاعاً منسياً ومتغرياً، ومن ثم حرصنا على بذل ما في المستطاع والجهد قصد الإلمام بمختلف الجوانب الخاصة بموضوع العامة، والاستناد إلى كل ما من شأنه أن يساعدنا منهجياً وموضوعياً على تسلیط ما يكفي من الأضواء حول الأدوار التي نسبت للعامة في العصر الموحد، وكان لزاماً علينا أن نوسع آفاق البحث والمساءلة لتشمل مجمل القضايا والاستفهامات التي يطرحها الموضوع، والوقوف عند أدق التفاصيل وذلك بالركون إلى توسيع دائرة المصادر لتشمل مختلف المصنفات الوسيطة وذلك بإجراء قراءات واسعة في متوتها، والانفتاح على المظان التي ظلت مهمشة، ولم شتات النصوص المبعثرة، والانتباه إلى قيمة المصادر غير المستعملة، ما يوفر المادة والأدوات الكفيلة باقتحام الموضوع، وهكذا فقد استفاد البحث من مضمومين كتب الترجم والطبقات والنوازل والأحكام الفقهية، وما تزخر به كتب الفلاحة والأطعمة والتصوف والمسالك والممالك والمعاجم الجغرافية والحكم والأمثال وكتب الحسبة.

وافتتاحاً بأهمية توسيع مجال القراءة لتشمل مختلف أصناف التأليف لم نذخر جهداً في استغلال فيض من المصنفات الأدبية بما في ذلك كتب الشعر والمستظرفات والحكايات الرمزية، والاستفادة من الرسائل واستقراء محتويات بعض الكتب الموضوعة في الطب والأوزان والمكاييل وفهارس الكتب والتسليف.

وللوقوف عن كتب على تطور الاهتمامات في أواسط المختصين في التاريخ الاجتماعي والمشتغلين بتاريخ الغرب الإسلامي عموماً ومتابعة القضايا المثارة وتحصيل النتائج وفحص المناهج، تشعبت القراءة فيما لا يسع ذكره في هذا المقام من كتاب العرب والمستشرقين في مجالات الفلاحة والثقافة والنظم السياسية، وفي المواصلات والأغذية واللغة والفنون وغير ذلك مما يتصل بالموضوع من قريب أو بعيد، ولم نغفل الاستفادة من حصيلة عدد من الأبحاث الأركيولوجية مع توسيع القراءة لتشمل عدداً من الدراسات التي أنجزت عن المشرق الإسلامي وبعض الممالك المسيحية والمدن الإيطالية بما يفيد المقارنة وتدقيق ما انتهينا إليه من خلاصات واستنتاجات.

واستفدنا أيضاً من المنهج المقارن وذلك بتوسيع دائرة المقابلة لتشمل العدوة الأندلسية وببلاد المشرق فضلاً عن بلاد الفرنجة في محاولة لاستخلاص خصائص العصر المميزة.

وبفضل ما تراكم من مادة تاريخية أمكن تناول الموضوع وفق نظرة شاملة تتوجى الإحاطة بمختلف الجوانب ورصد كافة التجليات وارتباطها ببعضها البعض مستهدفاً متابعة الظواهر التاريخية في نشأتها وتكوينها وتطورها مع وضعها في السياق ضمن المسار العام.

ووظفنا المادة التاريخية وأدواتها العلمية مدعمة بمنهجيات شتى مسروحة من أحدث ما كتب في مجال المناهج، ومن أوثق المصادر العربية في الهيكلة والتصنيف والوصل بين البيانات والأنساق والمستويات، ولم نغفل الاستعانة بالمناهج الحديثة في علم الاجتماع اللغوي والسيميوائيات من أجل ضبط المصطلحات والمفاهيم والإحاطة بمقام التفاعل بين العامية والفصحي والأعجميات المتعايشة.

واستناداً إلى هذا التناول المنهجي تمت دراسة الموضوع في ستة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وتبت بالمصادر والمراجع والدراسات، وتتضمن المقدمة دراسة نقدية للمظان المعتمدة مع إبراز قيمة كل صنف في تغطية مباحث الأطروحة.

خصص الفصل الأول لرصد البنية الاقتصادية للمجتمع المغربي ودورها في صياغة الهرم الاجتماعي على أساس "طبقي" وذلك بتتبع مسار تطور أشكال ملكية الأرض وتحديد نمط الإنتاج السائد، فضلاً عن إبراز القسمات العامة للنشاط الزراعي - الرعوي، والنشاط الصناعي والتجاري، واهتم الفصل الثاني بتحديد الشرائح المكونة لطبقة العامة والتفصيل في وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية تأسيساً على أنه رغم تنوع شرائح هذه الطبقة إلا أنها تشتراك جمياً في ضالة حيازتها للثروة، وعالج الفصل الثالث بعض مظاهر الحياة الاجتماعية لطبقة العامة رابطاً بين المظاهر والأسباب.

وتعرض الفصل الرابع لذهنيات العامة باعتبارها تجليات للواقع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

وتصدي الفصل الخامس لمعالجة العلاقة بين المتصرف وال العامة إن تأييداً أو إن انحيازاً للسلطة، كما عرض تأثير المتصرفه في كثير من معتقدات العامة وصياغة نظرتها للوجود.

أما الفصل السادس والأخير فتناول الدور السياسي لطبقة العامة فعالج شطره الأول العلاقة المصلحية بين العامة والخلفاء وتتضمن شطره الثاني تحليلاً لأبرز ثورات العامة ذات البعد الاجتماعي في مطالبها وموقف السلطة الموحدية منها، ورصدنا في الخاتمة أهم ما أسفرت عنه هذه الدراسة المتواضعة من نتائج واستخلاصات نأمل صادقين أن تصلح لتعزيز رصيد الأبحاث الخاصة بالتاريخ الاجتماعي المغربي في العصر الوسيط عامه وفي العصر الموحدي خاصة.

ونفادياً للإطنان في عرض نتائج هذا البحث الذي سيستفيد ولاشك من ملاحظات السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة نود أن نشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية المتردية ساعدت على توضيح كثير من جوانب البنية الاجتماعية

حيث كان للتطورات الاقتصادية أثراً لها انعكَس في صياغة نساء الطبقة للمجتمع المغربي فاحتلت ذرائع الطبقة الأرستقراطية التي نصّرها - من حيث الأهمية - الشريحة العسكرية التي شكلت دعامة النظام الأساسي وتليها الطبقة الوسطى وأخيراً طبقة العامة التي احتلت أسفل الهرم الطبقي.

وقد فصلت الدراسة الحديث عن طبقة العامة موضحة المتغيرات التي طرأت على كيانها والوضعية الاجتماعية لشراحتها المختلفة.

وحتى يكتمل التصور العام عن الكيان الاجتماعي لطبقة العامة كان من اللازم معاينة طبيعة واقعها المعيشي ومظاهر حياتها اليومية وتجلياتها الذهنية والفنية والتلقائية وذلك عبر : دراسة التكوين العائلي عند العامة التي احتلت المرأة خلاله مكانة متميزة - عكس نساء الخاصة - الأمر الذي يشي بدور العامة الاجتماعي الفعال، وابراز سمات منازلهم وطابع ملابسهم وما يكتوون به ، واستعراض مجالسهم واحتفالاتهم العامة ووسائل الترفيه التي يمضمون بها أوقات فراغهم ، وعلى جانب آخر لم يغب العامة عن الحياة الثقافية والاجتماعية بإيداعاتهم الأدبية والفنية ذات الطابع الشعبي "والفالكوني" فقد تجاوز دورهم تذوق عيون الأدب التقليدي إلى أسهامهم من خلال لهجتهم العامة في الحفاظ على حياة كثير من ألفاظ اللغة الفصحى التي هجرتها فنون الأدب الرسمي مما يفند كثيراً من المزاعم التي تلهج بخطورة لهجة العامة وأدابها على اللغة العربية الفصحى، كما فرضت العامة وجودهم على ساحة الأدب الرسمي بالإنتاج الشعري، وعلاوة على ذلك فقد خاض وجذانهم بأدب تلقائي يعبر عن واقع حياتهم ويعكس طموحاتهم وأمالهم خلال أشكال غاية في التنوع والثراء.

أما عن علاقة العامة بالمتصرف فقد تجلت بالخصوص في الجانب الإنساني والإحصائي الذي يظهر خاصة في أوقات الأزمات والمجاعات، ولم يقتصر دور المتصرف على النواحي الاجتماعية فقط بل تعداه إلى جوانب أخرى كالتخفيض من جبروت السلطة وإقبالهم على تعليم ووعظ العامة.

بالرغم من محاولات المتصوفة لإصلاح وإنعاش أوضاع العامة المتأزمة إلا أنهم في الواقع لم يزيدواها إلا خمولاً وإحباطاً وهو ما عطل جزءاً من قدراتهم الذهنية ووفر مزيداً من عناصر الانغلاق فاسحا المجال لنفسى الخرافات والشعودة .
والظاهر أن العامة وجدت في الخطاب الكرامى ما يناسب أوضاعها ويتوافق تطلعاتها فهو إفراز لواقعها المعيشى .

وفي ما يتعلق بدور العامة على الساحة السياسية تقصى البحث صيغ وأشكال الثورات التي أقامتها العامة وذلك بتحليل أبعادها الاجتماعية والفنانات التي انضمت تحت لوائها .

والملاحظ أنه بالرغم من أن هذه الثروات أتاحت للعامة المشاركة بقوة في صياغة الأحداث السياسية في تلك الفترة، فإنها عجزت عن تحقيق أغراضها أو إحداث تغييرات جذرية على الصعيد السياسي والاجتماعي ويرجع ذلك بالأساس إلى انعدام التنظيم وتخلّي الطبقة الوسطى عن قيادة الحركة السياسية، فضلاً عن قمع السلطة المتواصل لنشاطات العامة.

وعلى جانب آخر يمكن الإشارة أن العامة بفضل هذه الثورات نجحت في لفت الأنظار إلى الواقع المأساوي الذي تعيشه وإجبار السلطات القائمة على التخفيف من شطط استغلالها .

وتتجدر الإشارة إلى أن شح المادة التاريخية قد أفضى إلى عدم استيفاء بعض الموضوعات حقها من الدراسة فظللت إشكالات مطروحة على بساط البحث مثل: الإحصاء العددي للعامة، أشكال جبائية الأرض العينية والنقدية في العصر الموحدى وعلاقتها بمستوى تطور البنية الاقتصادية، فضلاً تنظيمات الأصناف التي ما يزال ترکيبها الداخلي والعلاقة القائمة بين أصحاب العمل والأجراء من الأمور التي يكتنفها الغموض .

وفي النهاية يمكن الإشارة إلى أن المعطيات التي ساقها البحث عن مدار صفحاته قد أكدت الدور الحيوي والهام الذي قامت به العامة على صعيد الحضارة الإسلامية، الأمر الذي يحتم دمجها في نسيج تلك الحضارة بدلاً من نفيها خارج إطار تاريخها المسطور .